ليبيا: يجب الوقف الفوري لعمليات الطرد الجماعية وأعمال العنف وخطابات الكراهية ضدّ المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء

تدين اللجنة الدولية للحقوقيين (ICJ) عمليات الطرد الجماعي والاعتقالات والاعتداءات العنيفة، وكذلك تصاعد خطابات الكراهية، بما في ذلك تلك التي تشكل تحريضًا على العنف، ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا.

في الفترة الأخيرة، وبعد حملات لمعلومات مضلّلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشأن موافقة حكومة الوحدة الوطنية في الغرب وافقت على إعادة توطين المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا، شهدت البلاد تصاعدًا في الاعتقالات والاعتداءات العنيفة بما فيها الاعتداءات المميتة و خطاب الكراهية والتمييز العنصري وأعمال الشغب ضدّ هؤلاء المهاجرين – لا سيما ضدّ السود – وفي 14 آذار/مارس 2025، تظاهر المحتجون الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "جمعة طرد الأفارقة من ليبيا" في ميدان الجزائر في العاصمة الليبية طرابلس ضد توطين الرعايا الأجانب في ليبيا، حاملين لافتات ومرددين شعارات مثل "ليبيا لليبيين... لا للتوطين". كما استهدفت حملات التضليل أيضاً المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، مما زاد من مناخ التخويف ودفع المنظمات غير الحكومية إلى تعليق عملياتها، بما في ذلك تقديم الرعاية الطبية الأساسية.

وقال سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، "تمثّل الهجمات المستمرّة التي يتعرّض لها المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء في ليبيا اعتداءاتٍ صارخةً على حقوق الإنسان الخاصة بهم مثل حقهم في الكرامة والسلامة البدنية والنفسية، وحقهم في الحرية من التمييز، بما في ذلك التمييز العنصري. من هذا المنطلق، يجب على السلطات الليبية، وفاءً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، أن توفّر الحماية للأشخاص من أي اعتداءات تهدّد سلامتهم البدنية. كما يتوجّب على ليبيا أيضاً التصدّي لخطابات الكراهية، والتحقيق في هذه الانتهاكات من أجل تقديم مرتكبيها للعدالة."

وكانت السلطات الليبية في الشرق كما في الغرب قد نفت موافقتها على أي خطط لإعادة توطين المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، مدعيةً أنّ ذلك من شأنه تهديد الاستقرار الديموغرافي في البلد. وبتاريخ 17 آذار/مارس 2025، أعلن وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية عن خطة لترحيل 100 ألف مهاجر ولاجئ وطالب لجوء كلّ أربعة أشهر. علاوةً على ذلك، في الأسبوع الماضي وفي شهر كانون الثاني/يناير 2025، قامت السلطات الليبية بعملية ترحيل قسري لـ150 امرأة وطفلاً نيجيرياً و613 من مواطني النيجر إلى مواطنهم. وقد تمّ إرسال المواطنين النيجريين عبر الصحراء الكبرى الى النيجر في رحلةٍ وصفت بـ "الخطيرة والمؤلمة".

وأضاف بن عربية، "انتهكت عمليات الترحيل القسري هذه الحظر المفروض على عمليات الطرد الجماعي/ ومن شأنها أن تعدّ انتهاكاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية فيما يتعلّق ببعض الأفراد. علاوة على ذلك، فإنّها تشكّل معاملةً سيئة، حيث أُجبر الأشخاص على العودة في رحلة خطيرة عبر الصحراء."

تعكس هذه الأحداث اتجاهات مثيرة للقلق في دول شمال أفريقيا الأخرى التي أبرمت أيضًا اتفاقيات تعاون مع الاتحاد الأوروبي و/أو الدول الأوروبية بشأن منع الهجرة "غير النظامية". على سبيل المثال، لجأت تونس العام الماضي بالمثل إلى عمليات الطرد الجماعي للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وشهدت أيضًا حملات من خطاب الكراهية وعنف الغوغاء والهجمات ضد منظمات المجتمع المدني التي تقدم المساعدة لهم.

الخلفية

تعدّ أوضاع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا مأساويةً. وقد استنتجت البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا والتي تمّ تفويضها من مجلس حقوق الإنسان، ومارست مهامها من حزيران/يونيو 2020 ولغاية نيسان/أبريل 2023، في تقريرها الختامي في آذار/مارس 2023 أنّ الجرائم ضدّ الإنسانية ترتكب بحق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في سياق الحرمان من الحرية، بما في ذلك القتل والاختفاء القسري والتعذيب والاسترقاق والعنف الجنسي والاغتصاب وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية. وفي حزيران/يونيو، أعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن قلقها إزاء الاعتقالات والاحتجازات التعسفية الجماعية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في جميع أنحاء البلاد.

في شباط/فبراير 2025، تم اكتشاف جثث أكثر من 60 مهاجراً ولاجئاً وطالب لجوء في مقابر جماعية في الكُفرة، جنوب شرق ليبيا. وتُجرّم ليبيا الدخول والإقامة غير النظاميين في البلاد، مما يعرّض المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء لخطر الانتهاكات، حيث لا يجرؤون على الاقتراب من السلطات الليبية خوفاً من الملاحقة والعقاب.

في فبراير 2017، وقعت ليبيا وإيطاليا مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات التنمية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، وتهريب الوقود، وتعزيز أمن الحدود. رحب الاتحاد الأوروبي بمذكرة التفاهم في إعلان مالطا الصادر في فبراير 2017 وأعلن عن "استعداده لدعم إيطاليا في تنفيذ مذكرة التفاهم". تم تجديد مذكرة التفاهم ضمنيًا مرتين في عامي 2020 و2023. وفي مايو 2020، وقعت مالطا أيضًا مذكرة تفاهم مع ليبيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي تم تجديدها في عام 2024. من بين أمور أخرى، تتعهد مذكرات التفاهم بتقديم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، إلى ليبيا من أجل منع الرعايا الأجانب من الوصول إلى أوروبا، دون أي ضمانات ملموسة لضمان احترام السلطات الليبية لحقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وحمايتها.

للتواصل

سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ هاتف: +41 22 979 3800 ؛ البريد الإلكتروني: said.benarbia(a)icj.org

نور الحاج، مسؤولة التواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ البريد الإلكتروني: nour.alhajj(a)icj.org